

دون الهم البخل وهو الحجب ان لته او يكون معفو عنه كغيره عن الهماء على الطلاق
بحاجة وجوب يحصل الخوف من حجة من اورد ايات ولكن المعنى الثاني وهو الحجب
بالخوف العايق في الاشارة كما دم بحسن عسله اذا كان كليل اذا لم يكن
الهم البخل ما لم يسقط من صاحبه الا ما يجد احد ان هو هذه المسئلة والا حياء
كما يقع تركه وايضا الحجب بصيب فوله او غيره او مصله فهل الحجب قطع العقل
لما يصيب ما ذكره الا بحجب بل يحجب عليه تمام العقل وانما اصاب واستكره
التحقق انه ان زنت الفم على كالمسألة بحسب الاجل عادة جاز القطع وانما يترتب
الغزير عليها بالبرهان وان استكرهها فلا اشكال ولا شبهة في ان العمل الاكل والشرب
في الصلوة للفرض من غير صلوة الحجة بنسبها اذا صار من الاعمال الكثرة المبجلة
للعقل وما اذا كان كل منهما قليلا وهو مؤنة بالاعراض من الصلوة فقله خالف
الاصحاب في بطلان الصلوة به وانما اطلاق حجة البطلان به وفي كلام بعضهم
مغزى الاجماع عليه وخرج بالعلم بعين وهو الاقرب عدديا واما لو كان قليلا
وماءنا بالاعراض من الصلوة فقبل ان يبطل وفيه نظر والظن عدم البطلان كما
اشكال في انها ممتنع الا ببطلان الصلوة مع اقله ما مع الكثرة التي لا تحي
معها صورة الصلوة فالظن عدم البطلان ايها وان كانت بحيث تنفي معها الصورة
فالاصل الا اذا تبطل وجبها بحسن الاصحاب وهو قوي ولو ترك في غيره شيئا
بين وبك اسكتنا بطله في العقلية ليرتفع صلواته وقيل بطل وهو احوط واكد
لا تبطل الصلوة باطلاق ما بين الامانة اذا كان قليلا وما الكثرة فالاحوط
الحق قبل الفعل الكثير وانما الاكل والشرب في صلوة الحجة كالاكل والشرب

في سائر

ش سائر الصلوة المفروضة ولا اشكال في انه يجزئ شرب الماء في صلوة الدير وليس هو
ما يجب عليها وهل يشترط في ذلك ان يكون قليلا يجزئ مثله في الفريضة والابتداء ذلك
مط وانه صار حقا كثيرا لا يجزئ يشترط في الفريضة فلا يكون هذا الفعل الكثير من مواضع
هذه الصلوة فكون منشأه من كفيه عدم جواز الفعل الكثير في الصلوة اشكال وما يحسن
الاصحاب الاول وبعدهم حقه واما حجة الثاني وبعدهم حقه والا حوط وهل يشترط
في ذلك كونه المصلح فطشانا فلو لم يكن عطشا فاقرب فسد صلواته ولا يشترط ذلك
بستفا من جماعة الاول ومن اخرج الثاني وهو الاقرب وهل يشترط في ذلك كونه المصلح
مردا للصوم في صبيته ذلك للبدن ولا يظن حجة الاول وخرج به بعض واما اخرج الثاني في
الاقرب وعلى تقدير الاشتراط في الفريضة في العموم ان يكون قليلا ولو لم يكن بوجاهة
ولو كان منه وبالمعنى هو الثاني كما خرج به جماعة وهل يشترط في ذلك خرف الفجاءة الحبر
لوازم الشرب ولا يظن حجة الاول وهو احوط واما اخرج الثاني وهو الاقرب وهل يشترط
في ذلك كونه الماء امامه فلو كان على عينية او لبيبا وكان شربه مفسدا فلا حجة
الاول وهو احوط واما اخرج الثاني وهو الاقرب وهل يشترط في ذلك كونه المصلح في
دعاء الوتر ويجزئ في جميع فرائض جماعة الاول وخرج به بعض واما اخرج الثاني وهو
الاقرب وهل يشترط ذلك عدم التحقق من اخرج الشرب والاول لا يجزئ كل من اذ
توقف الشرب عليه فيحرم الاستدبار لو توقف عليه ولما التحق خطوات كثيرة
فان توقف عليه وكذا اخرج من الماء وحال يحسن ان توقف عليه وجعلنا على الحجة
سما فيها اشكال ومن الاصحاب من خرج احوط الاستدبار وهم من خرج حجة
جواز فعل الحجة وبالحجج المنع من جماعة اشترط ذلك ولما احوط حجة اذ لا يتيان

بطلان حجة